المحور الثالث: النفقات العامة

1. الحاجات؛ تعريفها وأنواعها
2. التعريف بالنفقة العامة وتحديد طبيعتها
3. صور النفقات العامة
4. تقسيم للنفقات العامة
5. أسباب تزايد النفقات العامة
6. أسباب انخفاض النفقات العمومية
7. الآثار الاقتصادية للنفقات العامة

المحور الثالث: النفقات العامة Dépenses publiques

تمهيد:

قبل الخوض في موضوع النفقات العمومية، علينا أن نتطرّق إلى موضوع الحاجات les besoins؛ نعرّفها، نعطي أنواعها وأسباب تزايدها وتنوّعها، وتناول موضوع الحاجات في بداية هذا المحور يعدّ ضرورة أساسية يتحدّد على أساسها نطاق النشاط المالي للدولة في محاولة اشباع هذه الحاجات، كما أنّه يؤدي إلى بيان الأوجه التي تختلف فيها طبيعة النشاط العام عن أوجه النشاط الخاص وطبيعته، ومن ثمّة تتميّز على أساسها المالية العامة عن المالية الخاصة[1].

نطرح التساؤل التّالي؛ لماذا تنفق الدولة على الافراد والجماعات والمؤسسات؟

سوف تكون الاجابة كالتّالي: لأنّ هناك حاجات [Besoins].

1. الحاجات؛ تعريفها وأنواعها

أ- الحاجات les besoins؛ هي كل ما يخصّ الانسان في حياته، واذا انتهت انقرض وزال، وهي عديدة منها؛ حاجة الأكل، الشرب، التعليم، العدالة والسياحة...الخ[2]، حيث يتولّى الفرد ذاته أمر اشباعها، ويترك له حرية التصرف بها في الظروف العادية في كل مجتمع[3].

ب- أنواع الحاجات؛ تتحدّد طبيعة الحاجات وفق العديد من المعايير، أهمّها معيار الهدف القائم على طبيعة من يقوم بالإشباع، إذ أنّ النشاط الخاص يهدف إلى اشباع الحاجات الخاصة والنشاط العام يهدف إلى اشباع الحاجات العامة، ووفق ذلك نقسّم الحاجات إلى حاجات خاصة (فردية) وحاجات عامة (جماعية).

---

[1] – طاهر الجنابي، المرجع السابق، ص09.

[2] – عبد الله خبابة، المرجع السابق، ص22.

[3] – طاهر الجنابي، المرجع السابق، ص09.

- **حاجات خاصة؛** مجموع الحاجات التي يعمل الفرد على اشباعها بنفسه عن طريق جهده الشخصي؛ كالأكل، الشرب، اللّباس، السّياحة، القراءة والرّياضة[1]...

- **حاجات جماعية؛** هي تلك الحاجات التي تقوم السلطة العامة بإشباعها على مجموع الأفراد في المجتمع عن طريق الانفاق العام، أي هي تلك الحاجات التي تهم الأفراد في مجموعهم، كالحاجة إلى الأمن الداخلي والخارجي، الحاجة إلى التقاضي...

حيث تتميّز هذه الحاجات الجماعية؛ بأنّ الفرد لوحده لا يستطيع أن يشبعها اطلاقاً، لهذا تُسند إلى الهيئات والادارات العامة، حتى أنّ نشأة ووجود تلك الهيئات والادارات ارتبط بظهور الحاجات الجماعية وضرورة العمل على اشباعها بشكل يضمن مصلحة الجميع[2].

ج- تعدّد الحاجات وتنوّعها؛ في وقتنا الرّاهن، تعدّدت الحاجات وتنوّعت وأصبحت كثيرة، وهذا تبعًا لعدّة أسباب، من أهمّها؛

- التقدّم التكنولوجي.
- الدعاية والاشهار.
- العولمة، وما نتج عنها من تأثير في أنماط العيش، لأنّ مجتمعات ودول العالم أصبحت اليوم قريبة من بعضها البعض، بفعل عدّة وسائل للاتّصال[3].

2. التعريف بالنفقة العامة وتحديد طبيعتها

تستعمل الدولة وهي بصدد صرف نفقاتها العامة إلى استخدام مبالغ من النقود لتحقيق أغراض النفع العام، ومن هذا المنطلق، يمكن اعتبار النفقة العامة بمثابة مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق نفع عام، تلبية لحاجات عامة[4].

---

[1] – عبد الله خبابة، المرجع السابق، ص22.

[2] – المرجع نفسه.

[3] – المرجع نفسه.

[4] – طاهر الجنابي، المرجع السابق، ص17.

أي أنّ: «النفقة العامة هي مبلغ نقدي يخرج من الذّمة المالية لشخص معنوي عام بقصد اشباع حاجة عامة»[1].

يعرّفها الأستاذ (عبد الحميد دراز): «*كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام اشباعًا لحاجة عامة*»[2].

– **طبيعة النفقة العامة:** يبرز من خلال تعريفنا للنفقة العامة أن لها ثلاث (3) عناصر، يطلق عليها أركان النفقة العامة، وهذه الأركان هي التي تحدِّد طبيعة النفقة العامة.

[استخدام مبلغ نقدي– مصدر النفقة يكون من شخص معنوي عام– هدفها هو تحقيق نفع عام][3].

أ. استخدام مبلغ نقدي؛

أوّل عناصر النفقة العامة هو «استعمال مبلغ نقدي»، حيث تقوم الدولة بصرف مبالغ نقدية للحصول على السلع والخدمة اللاّزمة لممارسة نشاطها وتأمين سير المرافق العامة وتنفيذ مشروعاتها الاستثمارية، ويعتبر الانفاق النقدي الوسيلة العادية لذلك، وذلك بالنظر إلى أنّ المعاملات والمبادلات الاقتصادية تتم عن طريق النقود، وبالتالي فهي وسيلة الدولة في الانفاق، شأنها في ذلك شأن الأفراد[4].

لكن لا يعتبر ذلك الطريق الوحيد، إذ أنّه في القديم استخدمت الدولة الأسلوب العيني في عملية الانفاق، حيث كانت تقوم بمنح مزايا عينية مقابل الخدمات التي تحصل عليها، مثل السكن المجاني، أو التعليم المجاني، أو الاعفاء من الضرائب لفئات معيّنة[5].

---

1 – عبد الله خبابة، المرجع السابق، ص22.

2 – المرجع نفسه.

3 – المرجع نفسه.

4 – طاهر الجنابي، المرجع السابق، ص ص17–18.

5 – عبد الله خبابة، المرجع السابق، ص ص22–23.

لكن التطوّر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي أدّى إلى استبعاد هذه الأساليب، لأنّها تثير المحاباة بين الأفراد، وتخلّ بمبدأ المساواة بين الأشخاص في الاستفادة من نفقات الدولة، والاستيلاء باستعمال طرق الاكراه يتنافى مع الديمقراطية، ولا تلجأ اليه الدولة إلاّ في الحالات الاستثنائية كالحرب مثلاً، ويبقى الانفاق النقدي الوسيلة الأفضل التي تتيح للدولة من خلاله القيام بدورها فيما يتعلق بإشباع الحاجات العامة[1].

ب. مصدر النفقة يكون من شخص معنوي عام (الدولة أو هيئاتها العامة)؛

لكي تكون النفقة عامة يجب أن تصدر من الدولة أو احدى هيئاتها العامة، الذي يخضع لأحكام القانون العام، ويتمتع بالشخصية القانونية المستقلة، والأشخاص المعنوية العامة هي الدولة، الولاية، والمؤسسات العامة[2]، وكل مال يصدر من شخص طبيعي أو معنوي خاص، حتى وإن كان هدفه المصلحة العامة كبناء مدرسة أو مسجد أو مستشفى يعدّ مالا خاصا لا يدخل ضمن مفهوم النفقة العامة، فالدولة عند ممارستها لنشاطها العام فيما يتعلّق بالنفقات العامة، فإن هذا النشاط يعتمد في الأساس على سلطاتها في إدارة المال العام، أمّا إذا أنفقت أموالها في مشروعات اقتصادية مع القطاع الخاص فإن ذلك يعتبر نفقات خاصة وليس عامة على حدّ تعبير الفقه الفرنسي[3].

ج. هدف النفقة العامة هو تحقيق نفع عام؛

تهدف النفقات العامة إلى اشباع الحاجات العامة وتحقيق النفع العام لجميع المواطنين، لا على فرد معيّن بالذات أو فئة معينة على حساب الآخرين، فالمال المنفق من طرف الدولة قد تمّت جبايته وتحمّل عبئه الأفراد جميعا، فكما أنّ الموطنين متساوون في دفع الضرائب فإنّهم يتساوون في الانتفاع بالنفقات العامة للدولة[4]، فاستخدام الطبقة الحاكمة مبالغ من

---

[1] – طاهر الجنابي، المرجع السابق، ص18.

[2] – عبد الله خبابة، المرجع السابق، ص23.

[3] – طاهر الجنابي، المرجع السابق، ص ص18–19.

[4] – المرجع نفسه، ص19.

الأموال العمومية بقصد منافع خاصة لبعض المقربين او منافع شخصية، لا يمكن اعتباره إنفاقا عاما، إنما هو إساءة أو انحراف عن تحقيق هدف إشباع الحاجات العامة[1].

إنّه من الصعب في كثير من الأحيان تحديد تراتبية أهمية الحاجات العامة تحديدا موضوعيا ويرجع ذلك إلى أنّ فكرة النفع العام ليست فكرة جامدة، بل هي في تطور مستمر، حيث تختلف من بلد إلى آخر، ومن عصر إلى آخر، بل وفي نفس البلد الواحد، وحدها السلطات الحاكمة الممثلة لرغبات الشعب هي التي تقرّر مدى تحقيق النفقة للنفع العام، ومدى أهمية الحاجات العامة، فهي مسألة سياسية إلى جانب كونها مسألة مالية[2].

ولكي يتم توجيه النفقة العامة لسد الحاجات العامة توضع حدود على سلطة البرلمان حتى لا يسيء استخدام حقه في اقتراح النفقات، كما يتم مساءلتها السلطة التنفيذية عن تنفيذ الانفاق العام، فضلا عن الرقابة التي يمارسها البرلمان والهيئات المستقلة للتأكد من استخدام اعتمادات الانفاق العام في الأغراض التي خصصت لها، والدستور الجزائري لسنة 1996 في المادة 187 ينص «*تقدم الحكومة في نهاية كل سنة مالية إلى البرلمان بغرفتيه عرضا حول استعمال الاعتمادات المالية التي أقرها للسنة المالية المعنية*»، وهناك رقابة إدارية، ورقابة قضائية تقوم بها سلطة مستقلة، وسنعود إلى هذا الموضوع عند دراسة الميزانية[3].

3. صور النفقات العامة

للنفقات العامة صور متعددة ومختلفة، أهمّها:

أ- الأجور والمرتبات التي تدفعها الدولة إلى موظفيها وعمالها ومتقاعديها، والذين عملوا ويعملون في أجهزتها.

ب- قيم السلع والخدمات التي تقتنيها الدولة بغية اشباع الحاجات العامة.

---

[1] – عبد الله خبابة، المرجع السابق، ص23.

[2] – المرجع نفسه.

[3] – المرجع نفسه، ص ص23-24.

جـ- الإعانات المختلفة التي تقدمها الدولة إلى مختلف الفئات الاجتماعية أو إلى المؤسسات أو إلى الدول والمنظمات الدولية.

د- تسديد أقساط وفوائد الدين العام الذي كانت قد اقترضته الدولة سابقا[1].

4. تقسيم النفقات العامة

تتعدّد النفقات العامة وتزداد انواعها نتيجة اتساع وظائف الدولة وزيادة تدخلها في التوجيه الاقتصادي، حيث يمكن تجميع هذه النفقات في أقسام وفصائل حسب صفات مشتركة سواء من حيث دوريتها أو طبيعتها أو الأغراض التي تستهدفها، لكن التقسيمات العلمية للنفقات العامة لا يأخذ بها غالبا عند اعداد الميزانيات العمومية، فمعظم الحكومات لا تطبق تقسيما علميا بعينه، بحيث تأخذ بعين الاعتبار اعتبارات تاريخية وأخرى إدارية في تقسيم نفقاتها[2]. هناك عدّة معايير أخذ بها علماء المالية العامة في تقسيمهم لنفقات الدولة، حيث يفردون لها تقسيمات علمية (نظرية) وأخرى وضعية (عملية)، نحدّد أهمّها ثم نتناول تقسيم النفقات العمومية في التشريع الجزائري، والهدف من تقسيم النفقات العامة في القانون هو ضمان تسيير راشد وجيّد للموازنة، وتسهيل مناقشتها في البرلمان وسير عمل الرقابة بمختلف أشكالها على الميزانية العامة، فضلا عن أهميتها في بناء السياسات العمومية للدولة[3].

أ- تقسيم النفقات العامة من حيث دوريتها وانتظامها؛ تقسّم النفقات العامة حسب هذا المعيار إلى قسمين:

- **النفقات العادية:** هي تلك النفقات التي توصف بالدورية، حيث يتكرّر صرفها دوريًّا كل فترة زمنية معينة، شهريا مثلا، وتُكرّر بانتظام في الميزانية، مثل مرتبات الموظفين، والتي

---

[1] – طاهر الجنابي، المرجع السابق، ص20.

[2] – محمد حلمي مراد، المرجع السابق، ص30.

[3] – Mohamed MOINDZE, ***COURS DE GESTION DES FINANCES PUBLIQUES: LA CLASSIFICATION BUDGETAIRE DES DEPENSES ET LA NOUVELLE GOUVERNANCE FINANCIERE***, Madagascar : Ecole Nationale d'Administration de Madagascar Juillet 2009, p3.

عادة ما تمول من الضرائب ومداخيل أملاك الدولة[1]، ولا يعني ذلك أنّ قيمتها لا تتغير من سنة لأخرى، بل يمكن أن يتغيّر مقدارها[2].

– **النفقات غير العادية:** تلك النفقات التي لا يتكرر صرفها بصفة منتظمة كل سنة، فهي ليست دورية، حيث يتمّ تمويلها من إيرادات غير عادية (كالقروض مثلا)، ولا تتكرّر بانتظام في الميزانية، مثل نفقات مواجهة آثار الكوارث الطبيعية كالفيضانات والزلازل، وغيرها من الأحداث الطارئة[3]، حيث تتصف هذه النفقات بأنّها استثنائية.

غير أنّ هذا التقسيم وإن ظهر نظريا أنّه صحيح، إلاّ أنّه في الحقيقة محلّ نقد، فبعض النفقات غير العادية وغير المتكررة كالنفقات العسكرية التي تتكرّر سنويًّا بسبب التوتّر الدولي، يمكن أن تصبح نفقات متكرّرة بسبب ظهورها المستمر سنويا[4].

ب– تقسيم النفقات العامة إلى نفقات حقيقية ونفقات تحويلية: يأخذ هذا التقسيم معيار طبيعة النفقات العامة من حيث أثرها الاقتصادي، وهو تقسيم تقليدي قال به بيجو[5]، ويقوم كالآتي:

– **<u>النفقات الحقيقية</u>:** تؤثر النفقات الحقيقية على المستوى الاقتصادي بصورة مباشرة على الإنتاج الوطني، وتمكّن الدولة من الحصول على سلع وخدمات، فهي إذن نفقات منتجة، ويتدرّج في نطاقها أجور الموظفين، نفقات التعليم والصحة، نفقات الاستثمار ...إلخ[6].

---

[1] – عبد الله خبابة، المرجع السابق، ص24.

[2] – محمد حلمي مراد، المرجع السابق، ص31.

[3] – عبد الله خبابة، المرجع السابق، ص24.

[4] – محمد الصغير بعلي ويسرى أبو العلا، المرجع السابق، ص29.

[5] – طاهر الجنابي، المرجع السابق، ص27.

[6] – عبد الله خبابة، المرجع السابق، ص24.

– **<u>النفقات التحويلية</u>:** هي مجرّد اعتمادات تنفقها الدولة دون أن يكون لها مقابل من أداء خدمة لها أو زيادة في الثروة القومية[1]، إذ أنّها نفقات لا تؤثر بصورة مباشرة في الإنتاج الوطني، وإنّما تستهدف إعادة توزيع الدخل[2]، وبدورها تنقسم إلى 03 أقسام:

- **نفقات تحويلية اجتماعية:** نفقات يُراد منها نقل القدرة الشرائية من الأغنياء إلى الفقراء، مثل الإعانات الاجتماعية، ونذكر في ذلك المنحة المدرسية المقدرة بـ3000دج للأطفال المعوزين المتمدرسين في مؤسسات وزارة التربية الوطنية.
- **نفقات تحويلية اقتصادية:** مجموعة النفقات التي تهدف إلى إحداث التوازن الاقتصادي ودعم الاستثمار على مستوى الاقتصاد الوطني مثل؛ إعانات الاستثمار والامتيازات الضريبية للشركات.
- **نفقات تحويلية مالية:** مجموعة النفقات التي تمثِّل فوائد الدين العام واستهلاكه[3] الذي اقترضته الدولة[4].

جـ– النفقات الإدارية والنفقات الاستثمارية:

– **<u>النفقات الإدارية</u>:** وهي مجموع النفقات الضّرورية لقيام أجهزة الدولة بمهامها المختلفة دون أن يؤثر ذلك على ثروة الاقتصاد الوطني، مثل أجور الموظفين، نفقات الصّيانة، ونفقات اقتناء لوازم الإدارة، ونطلق على هذه النفقات أيضا تسمية النفقات الجارية[5].

– **<u>النفقات الاستثمارية الرأسمالية</u>:** مجموعة النفقات التي تساهم في زيادة الإنتاج الوطني والتوسّع الاقتصادي، حيث تؤثر هذه النفقات في تنمية الاقتصاد الوطني ودعم توازنه، ومن الأشكال التي تتّخذها هذه النفقات:

---

[1] – محمد حلمي مراد، المرجع السابق، ص33.

[2] – عبد الله خبابة، المرجع السابق، ص24.

[3] – يقصد باستهلاك الدين العام سداده. أنظر: محمد حلمي مراد، المرجع السابق، ص285.

[4] – عبد الله خبابة، المرجع السابق، ص ص24–25.

[5] – المرجع نفسه، ص25.

– نفقات بناء وتجهيز المستشفيات والمدارس ودور الحضانة.

– نفقات تجهيز المؤسسات العمومية ذات الطابع الاقتصادي، الصّناعي والتّجاري.

– نصيب الدولة في شركات الاقتصاد المختلط، والتي تكون فيها الدولة شريكا إلى جانب القطاع الخاص.

– نفقات دعم الاستثمارات الوطنية، مثل التكفّل الكلّي أو الجزئي بمصاريف إقامة المنشآت الأساسية الضرورية للاستثمار أو مصاريف إيصال المياه والكهرباء، وإنشاء الطّرق المؤدّية إلى مناطق الاستثمار[1].

د- تقسيم النفقات في التشريع الجزائري:

يقوم قانون المالية في الجزائر الذي يشمل ميزانية الدولة السنوية حسب القانون رقم 84-17 الصادر في 07 جويلية 1984 المتعلّق بقوانين المالية، في الفصل الثالث من الباب الثاني[2] على تقسيم النفقات العامة إلى نوعين:

– **نفقات التسيير**: وهي الاعتمادات المالية المخصّصة لكلّ الدوائر الوزارية، كلٌّ واحدة على انفراد، طبقاً لقانون المالية للسنة المعنية، فكل وزارة لها اعتماد مالي خاص بها، بالإضافة إلى أعباء الدين العمومي.

– **نفقات الاستثمار**: توزّع على قطاعات النشاطات المختلفة بهدف زيادة الثّروة ورأس المال في المجتمع، وتهدف أساسا لعملية الانماء، حيث تشمل نفقات الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة، وإعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة والنفقات الأخرى بالرأسمال.

5. أسباب تزايد النفقات العمومية

المتتبّع لتطوّر ميزانيات الدول، وأرقام النفقات العامة لأيّة دولة في سنوات متتالية، يلاحظ ازديادها باستمرار، ونشاهد هذه الظاهرة في جميع الدول على اختلاف نظمها وأحوالها.

---

[1] – المرجع نفسه.

[2] – «قانون رقم 84-17 مؤرّخ في 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984، يتعلّق بقوانين المالية»، **الجريدة الرسمية** لـ (ج. ج. د. ش)، السنة:21، عدد: 28، لـ 10 جويلية 1984، ص ص1042-1044.

الجدولين (1) و(2) يوضّحان ذلك، فماهي أسباب تزايد الإنفاق العام في مختلف بلدان العالم؟

البلد	1939	1940	1950	1960	1966
الولايات المتحدة الأمريكية (بملايين الدولارات)	8858	98416	39606	76539	172403
كندا (بملايين الدولارات)	517,8	5191	2366	5537,1	8305
المملكة المتحدة (بملايين الاسترليني)	1105,9	2086,4	3941,6	9481	11130
فرنسا (بملايين الفرنكات)	9,7	-	24,2	65,8	99,7
إيطاليا (بملايين الفرنكات)	40,7	365,4	1558,9	4290,8	7249,5
سويسرا (بملايين الفرنكات)	964	1931,9	1637	6201,1	5867,2
الإتحاد السوفييتي (بملايين الروبلات)	15310	29859	41266	73100	105300

الجدول 1: تطور النفقات العامة في بعض بلدان العالم ما بين 1939– 1966[1].

[1] – محمد الصغير بعلي ويسرى أبو العلاء، المرجع السابق، ص43.

ميزانية سنة Budget de l'année	المبلغ الإجمالي للإعتمادات (بالـ دج) Montant globale des crédits (en DA)
1985	116.986.370.000
1986	128.000.000.000
1987	108.000.000.000
1988	113.000.000.000
1989	121.400.000.000
1990	140.012.000.000
1991	195.300.000.000
1992	327.900.000.000
1993	503.950.251.000
1994	535.272.877.000
1995	734.875.979.000
1996	848.600.000.000
1997	914.100.000.000
1998	980.221.650.000
1999	1.098.576.715.000
2000	1.255.567.664.000
2001	1.251.794.176.000

الجدول 2: تطور النفقات العامة في الجزائر من 1985 إلى 2001[1].

إنّ من أسباب تزايد النفقات العمومية من عام 1939 إلى 1966 بشكل مثير للانتباه يعود إلى تدخّل الدولة لحداث التوازن الاقتصادي والاجتماعي، ودفع عجلة النمو إلى زيادة الانفاق بشكل كبير، فظاهرة تزايد النفقات العامة ظاهرة عامة في المجتمع الدولي، وترجع إلى عدّة أسباب:

أ- **أسباب ظاهرية:** وهي بدورها تنقسم إلى:

[1] – المرجع نفسه، ص44.

– **انخفاض قيمة النقد**: يقصد به تدهور القدرة الشرائية للعملة الوطنية، أو زيادة الكتلة النقدية، نتيجة اصدار مبالغ اضافية معيّنة في إطار السياسة النقدية، وهذا ما يعبر عنه بالتضخم[1].

[ارتفاع مشتريات الدولة ومرتبات الموظفين، حيث يترتّب عنه زيادة النفقات العامة ظاهريا]

– **زيادة عدد السكان**: إنّ ازدياد النفقات في الدولة يزداد بارتفاع عدد السكان، ولكي نتابع الزيادة الحقيقية، يجدر أن تكون المقارنة بين مقدار الانفاق الذي يعود على الفرد الواحد خلال فترة المقارنة، أي بقسمة الانفاق الكلّي على عدد السكان الاجمالي، يتّضح ممّا تقدّم صعوبة معرفة الزيادة الحقيقية للنفقات، وبالتّالي الحصول فقط على نسب تقريبية، ومنه فعامل زيادة السكان عامل مهمّ في معرفة أسباب زيادة النفقات لكنّه معيار نسبي يضاف إلى أسباب أخرى[2].

[أي لا نستطيع أن نضع معدّل ثابت لزيادة النفقات كلّما زاد عدد السكان في الدولة].

ب– الأسباب الحقيقية لزيادة النفقات العامة: إذا كانت الأسباب السابقة هي أسباب ظاهرية فقط، وليست وحدها محدّدة لزيادة الانفاق العمومي، فإنّ هناك أسباب حقيقية عديدة لذلك، وهي تشير إلى حجم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وهذه الأسباب هي:

– **أسباب اقتصادية**؛ تعد من أهم الأسباب التي تفسّر ظاهرة الزيادة المستمرة في النفقات العامة، وهي بدورها تأخذ مظاهر عديدة، منها؛

- **زيادة الدخل القومي**؛ تعتبر الزيادة في الانفاق العام نتيجة منطقية لنمو الدخل الوطني، هناك نظرية تسمّى؛ **قانون انجل**[3] *La loi d'Engel*، فكلّما ارتفع مستوى الدخل يوسّع من الأوعية الضريبية، ويقلّل من التهرّب الضريبي، ممّا

[1] – عبد الله خبابة، المرجع السابق، ص26.

[2] – المرجع نفسه.

[3] - La loi d'Engel est une loi empirique avancée en 1857 par le statisticien allemand *Ernst Engel*.

يسهّل على الدولة اقتطاع مبلغ كبير من دخولهم للتوسّع في نشاطها، وهو ما يشجّع الدولة على زيادة انفاقها في جميع المجالات[1].

- **التوسّع في انشاء المشروعات العامة وزيادة مستور الطلب الكلي الفعّال؛** هذا بدوره يسمح للدولة بزيادة نفقاتها، إما بالحصول على موارد للخزينة العمومية، وإما للتعجيل بعملية التنمية الاقتصادية[2] عن طريق صرف مبالغ معتبرة كالبنية الأساسية، الطرق، المطارات، السكك الحديدية والمياه[3]... وغيرها، فضلا عن ذلك يمكن أن يكون الانكماش بكل آثاره الضارة يفرض على الدولة زيادة انفاقها بقصد رفع مستوى الطلب الكلي الفعّال.
- **المنافسة الاقتصادية؛** قد تساعد الدولة بعض الصناعات الوطنية، عن طريق دعمها بمنح مبالغ مالية حتى تستطيع هذه الصناعات أن تنافس السلع الأجنبية[4]. الجزائر الآن بصدد الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة **OMC**، وهذا يفرض على الصناعات والاقتصاد الوطني التهيّؤ لمواجهة المنافسة القوّية من المنتجات والسلع الأجنبية، وعلى الدولة أن دورًا مهمّا في ذلك.

– **<u>الأسباب الادارية</u>؛** إنّ التطوّر في وظيفة الدولة من دولة حارسة إلى دولة متدخّلة؛ ساهم من الناحية الإدارية في تضخّم جهازها البيروقراطي، حيث زادت هيئات ومؤسّسات الادارة العامة والمرافق العامة، وارتفع عدد الموظّفين بها، الأمر الذي يقتضي بالضرورة زيادة

[1] – عبد الله خبابة، المرجع السابق، ص ص26–27.

[2] – طاهر الجنابي، المرجع السابق، ص40.

[3] – عبد الله خبابة، المرجع السابق، ص27.

[4] – المرجع نفسه.

النفقات العامة لمواجهة تكاليف اقامة الهيئات الادارية الجديدة، واقتناء الأجهزة والأدوات اللازمة لذلك، ودفع مرتّبات الموظفين[1].

غير أنّ ذلك ساهم في تدهور هذه الإدارات وتعقيد إجراءاتها وتفاقم أزمة البيروقراطية، ناهيك عن الاسراف والتبذير الذي غدت تتسم به هذه الإدارات والتي كثيرا ما تضعف أجهزة الرقابة عليها[2].

هناك عوامل أخرى ضمن هاته الأسباب، تتعلّق بسوء التنظيم الاداري، والفساد الاداري والبطالة المقنعة، فهي تساهم في اهدار النفقات العمومية.

- **أسباب سياسية**؛ إنّ انتشار مبادئ الحريّة والمساواة والديمقراطية وحقوق الانسان والتعددية وتقدير مسؤولية الدولة عوامل كلّها ساهمت في زيادة نفقات الدولة، حيث جعل الحكومات تميل إلى الاسراف في الانفاق، فالدولة أصبحت تهتم بالفئات الاجتماعية محدودة الدخل ومحاولة تقديم الخدمات لها كالرعاية الصحية والاجتماعية، كما أن تعدد الأحزاب السياسية ساهم في دفع الدولة الزيادة في المشروعات الاجتماعية لكسب رضا الناخبين، فضلا على أن توسيع نطاق التمثيل الدبلوماسي وانضمام الدولة في عدة منظمات دولية أدى إلى زيادة نفقاتها[3]، كما أنّ تقدير مسؤولية الدولة له عامل مهمّ في ذلك، فالفرق بين الدولة المسؤولة (دولة الحق والقانون) وغير المسؤولة يكمن في التزام الدولة بتعويض الأفراد عن الأضرار التي تسبّبها لهم أعمال وتصرفات الادارة العامة.

نذكر في ذلك المادة 49 من الدستور الجزائري لسنة 1996: «يترتّب على الخطأ القضائي تعويض من الدولة، ويحدّد القانون شروط التعويض وكيفياته»[4].

---

[1] – المرجع نفسه.

[2] – طاهر الجنابي، المرجع السابق، ص41.

[3] – المرجع نفسه، ص ص40–41.

[4] – محمد الصغير بعلي ويسرى أبو العلاء، المرجع السابق، ص47.

– **أسباب اجتماعية؛** أبرز الأسباب ضمن هذا المجال تتركز في توسّع نطاق المدن من خلال هجرة السكان من الريف والتركّز في المدن والمراكز الصناعية، مما أدى إلى زيادة النفقات العامة المخصّصة للتعليم والصحة والخدمات العامة والنقل والمواصلات والماء والكهرباء، فحاجات سكان المدن أكبر من حاجات سكان الأرياف[1].

فضلا عن ذلك فإن تطور الوعي الاجتماعي ساهم في زيادة النفقات الاجتماعية، لأنّ الأفراد أصبحوا لا يقنعون بقيام الدولة بواجبها في حفظ الأمن وإقامة العدل والدفاع الوطني، بل أصبحوا يعتبرون أنفسهم في كفالة الدولة من المهد إلى اللّحد، فأصبح هناك تأمين ضد المرض وضد العوز وضد العجز والشيخوخة ... وكل هذه المثل الجديدة تفرض على الدولة مصاريف أخرى ضمن نفقاتها[2]، ومثال ذلك في الجزائر وزارة التضامن، ووزارة الضمان الاجتماعي اللتان يتطلّبان من الدولة نفقات في إطار عملهما.

6. أسباب انخفاض النفقات العمومية:

لاحظنا في العنصر السابق كيف أنّه في السنوات الماضية ازدادت النفقات العمومية في مختلف الدول ومنها الجزائر، غير أنه في السنوات الأخيرة من القرن العشرين تغيّر الوضع نتيجة عدة ظروف مما ساهم في انخفاض الإنفاق العام في عديد البلدان ومنها البلدان النامية، ويرجع ذلك في الأساس إلى عدّة عوامل، نذكر منها:

أ– تخفيف ديون الدول الفقيرة؛ أحد أهم أسباب انخفاض الانفاق في الدول النامية هو استفادتها من تخفيض ديونها تجاه البنوك التجارية والمؤسّسات المالية عام 1995 بمقدار 76 مليار دولار، لكن أهم حدث هو مبادرة المجموعة الدولية سنة 1996 لصالح البلدان الفقيرة الأكثر استدانة في إطار مكافحة الفقر، وهكذا فإنّه في أواخر ماي 2001 شُرع في تخفيض ديون 23 دولة[3]، ونحن قلنا أنّ جزءا من النفقات (نفقات تحويلية مالية) يذهب

[1] – طاهر الجنابي، المرجع السابق، ص40.

[2] – محمد حلمي مراد، المرجع السابق، ص ص96–97.

[3] – عبد الله خبابة، المرجع السابق، ص28.

إلى سداد الديون وفوائدها، وهو ما ساهم في خفض قيمة النفقات التي كانت عبئًا على هذه الدول.

ب- مكافحة التضخّم؛ لقد وصلت نسبة التضخّم في بعض البلدان (كالبرازيل والأرجنتين) إلى نسب عالية جدّا مع نهاية الثمانينيات من القرن الماضي، إذ أنّ هذه الدول كانت تصرف أموالاً كبيرة، وتتبنّى سياسة توسّعية في الانفاق، قصد مواجهة ارتفاع المستوى العام للأسعار، وبتحوّلها إلى نظام اقتصاد السوق، قامت بخفض نسبة التضخّم فيها، من خلال عدّة سياسات[1]؛

- انتهاج سياسة مالية رشيدة ومحكمة.

- معالجة العجز في الميزانية العمومية، فبعد أن كان العجز يقدّر بـ 13.5% من الدخل سنة 1992، وصل إلى 3.5% سنة 1997، من خلال خفض الانفاق ورفع قيمة الإيرادات.

- الحدّ من اصدار النقود.

- تطبيق برامج مكافحة التضخّم.

ج- انخفاض نفقات المؤسسة العسكرية؛ انخفضت النفقات العسكرية للدول بانتظام كلّه بين 1985 إلى غاية 1992 بعدما سجلت في مراحل سابقة معدلات قياسية، وقد قام صندوق النقد الدولي ***F.M.I*** بدراسة تطوّر النفقات العسكرية في أكثر من 120 دولة في العالم، وتوصّل إلى أنّ هذه النفقات انخفضت من 5.6% من الدخل الوطني سنة 1985 إلى 3% منه سنة 1992. إنّ هذا الانخفاض مردّه في الأساس إلى:

- *المتغيّرات المالية والاقتصادية*؛ وتتعلّق بالصعوبات على النطاق الاقتصادي والمالي التي مسّت الكثير من الدول على غرار الاتحاد السوفياتي وجمهورياته المنفصلة والعديد من الدول النامية، جعلها تخفض نفقاتها الموجّهة للدفاع الوطني.

[1] - المرجع نفسه، ص ص28-29.

- *نهاية الحرب الباردة*؛ إنّ نقص التوتّرات العسكرية، ونهاية الصراع بين الكتلتين الشرقية والغربية، وتفكّك الاتحاد السوفياتي وتحوّله إلى جمهوريات ديمقراطية، وتخفيض المساعدات العسكرية[1]، كلّه ساهم في انخفاض النفقات العسكرية ومنه النفقات العامة ككل.

د- **إصلاح الوظيفة العامة كجزء من إصلاح الادارة العامة**؛ أهم ما تضمنته الإصلاحات على المستوى الإداري عموما والإصلاحات التي مسّت قطاع الوظيف العمومي في عدّة دول هو تخفيض التكاليف، وهو أمر لازم لأنْ تكون الادارة فعّالة وتتمكّن من التسيّير الحسن للشؤون العامة، فالإصلاح يستهدف في الأساس خلق وظيفة عامة بكفاءة وسلوك وروح مسؤولية، تمكّنها من ضمان مرفق عام نوعي، والقيام بوظائف الدولة[2]، وعلى هذا الأساس، فإنّ تخفيض عدد المستخدمين في الادارة العامة يخفّف عبئ الميزانية مما ساهم في انخفاض أعباء الدولة من النفقات.

هـ- **انخفاض الايرادات العامة**؛ إنّ انخفاض الايرادات سوف يؤدّي بالضرورة إلى انخفاض في النفقات العامة، والانخفاض في الايرادات العمومية يرجع إلى:

- *تقلّص الوعاء الضريبي*؛ عندما تسجّل القطاعات الخاضعة للضريبة تراجعاً واضحًا في النشاط، فإنّ ذلك ينعكس على حصيلة الضرائب بشكلٍ عام[3]، فتنخفض الإيرادات العامة للدولة، سيما أنّ العديد من الدول غير النفطية تعتمد في إيراداتها على الضرائب.

- *تحرير التجارة الخارجية*؛ يفرض الدخول في منطقة التبادل الحرّ رفع الحواجز الجمركية (الرسوم الجمركية)، وجعل التجارة أكثر انفتاحًا، وهو ما سينعكس على الايرادات العامة، بحيث تنخفض إلى أدنى حدّ، فحسب احصائيات صندوق النقد الدولي، فإنّ الدول المنفصلة

---

[1] – المرجع نفسه، ص29.

[2] – المرجع نفسه.

[3] – المرجع نفسه.

عن الاتحاد السوفياتي سابقًا انخفضت ايراداتها العامة بـ 02 % من الدخل الوطني مع نهاية القرن 20 بهذا السبب[1].

– *إصلاح نظام الضرائب*؛ إنّ معظم الدول التي كانت تطبّق نظام تعدّد الضرائب على مختلف النشاطات ومختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، أدخلت اصلاحات باشرتها بتوصيات صندوق النقد الدولي، والتي تتضمّن وضع عدد محدود من الضرائب مثل الضريبة على الربح والضريبة على الدخل... وغيرها، وهو ما أدّى إلى خسارة واضحة في مداخيل الدولة بالمقارنة مع النظام الضريبي المعمول به سابقًا[2].

د– *انعكاسات الاقتصاد الموازي على التحصيل الجبائي*؛ بفعل نشاط الاقتصاد الموازي الذي تشهده العديد من الدول خاصة منها الدول النامية، يترتب على إثره بعض المشاكل التي تعقّد عملية تحصيل الضريبة، مثل نشاط بعض المؤسّسات في القطاع الخاص عندما تقوم بمبادلات تجري بشكل غير شرعي، والبيع في إطار غير رسمي، وهو ما ينعكس سلبا على الايرادات العامة للدولة، فحسب احصائيات بعض الجهات الرسمية في الجزائر، التي أكّدت على أنّ معظم المبادلات في المنتوجات الزراعية تمارس خارج الإطار الرسمي، وبطبيعة الحال سوف ينعكس ذلك على مجمل الايرادات العامة.

7. الآثار الاقتصادية للنفقات العامة

يترك الانفاق العام آثارا على المستوى الاقتصادي يمكن أن تتخذه الحكومة من أجل وضع أسس السياسة الإنفاقية العامة، وهي قواعد الفن المالي الإنفاقي[3]، حيث يكون تأثيرها الاقتصادي بشكل مباشر وغير مباشر، وهي تمسّ أساسا عدة مجالات اقتصادية؛ الإنتاج الوطني، الاستهلاك العام، الدخل الوطني، الأسعار والعمالة، نحاول تفصيلها بشكل مختصر فيما يلي:

---

[1] – المرجع نفسه، ص ص29–30.

[2] – المرجع نفسه، ص30.

[3] – طاهر الجنابي، المرجع السابق، ص44.

أ- **آثار النفقات العامة على الانتاج الوطني***؛ لما كانت النفقات العامة تؤثر على الطلب الكلي، من خلال السلع والخدمات التي تقتنيها أو التحويلات والاعانات التي تمنحها للمؤسسات والأفراد، والذين بدورهم ينفقونها في السلع والخدمات، فإنّ الإنتاج الوطني الإجمالي يتأثر بفعل تلك النفقات[1]، إذ أنّ الانتاج يتأثّر بالنفقات العمومية زيادة وانخفاضًا، فعندما تقدّم الدولة مساعدات مالية إلى القطاعات بمختلف أنواعها، أو من خلال توجيه جزء من النفقات إلى قطاعات تشمل الاقتصاد، البنية الأساسية، مساعدة المستثمرين، النقل والتأمين...وغيرها، يؤدّي ذلك كلّه إلى زيادة الانتاج الوطني عمومًا.

ب- **آثار النفقات العامة على الاستهلاك العام؛** كما حددنا في العنصر المتعلّق بالإنتاج الوطني، فإنّ الاستهلاك القومي أيضا يتأثر بفعل الانفاق العام، لأنّه يمسّ أساسا الطلب الكلي، هذا الأخير مرتبط كل الارتباط بالاستهلاك الوطني، وتبرز مظاهر أثر النفقات العامة على الاستهلاك من خلال شراء الدولة السلع والخدمات، وتوزيع المداخيل على المجتمع، ففي *الحالة الأولى*؛ تشتري الدولة هذه السلع والخدمات وتقدّمها للمجتمع، مثل وجبات الطلبة، التوسّع في الخدمة الصحيّة والتعليم.

وفي *الحالة الثانية* توزيع المداخيل على مجموع شرائح المجتمع، الأجور، المعاشات، المنح والاعانات المالية والتأمين، ممّا يزيد في حجم الاستهلاك.

لكن يجب على الحكومة أخذ الحيطة والحذر في توزيع النفقات العامة على المنتجين حتى لا تصل إلى حالة استهلاك السلع والخدمات فقط دون وجود انتاج[2]، مما يؤثر على توازن الاقتصاد الوطني.

---

* يعرّف **الانتاج الوطني** على أنّه مجموعة السلع والخدمات التي تمّ انتاجها في دولة ما خلال فترة زمنية محدّدة (سنة عمومًا)، وهو ما يعبّر عنه بـ «الناتج الداخلي الخام».

[1] – طاهر الجنابي، المرجع السابق، ص ص45-49.

[2] – عبد الله خبابة، المرجع السابق، ص31.

ج- **أثر النفقات العامة على الدخل***؛ تسعى الحكومات من خلال نفقاتها العامة لتحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية، من خلال توزيع المداخيل على كافة الأفراد، سواء في اطار النفقات الحقيقية أو التحويلية (الاجتماعية)، فتقوم بإنفاق الأموال على الطبقة العاملة من خلال الأجور والرواتب، وأيضًا التحويلات الاجتماعية (الاعانات أو المساعدات) لتخفيف الفوارق بين أفراد المجتمع وتخفيف الهوة بين الأغنياء والفقراء، غير أنّ توزيع الدخل يتوقّف على درجة ثراء الدولة[1]، وعلى الحكومة أن تضبط عملية انفاقها على مختلف القطاعات في إطار التوازنات الاقتصادية والاجتماعية.

د- **آثار النفقات العامة على الأسعار في الاقتصاد الوطني؛** تؤثّر النفقات العامة على الأسعار من خلال عدّة مظاهر، إذ تتركز في الدعم الذي تقدّمه الدولة لبعض السلع لكي تكون في متناول الأغلبية السّاحقة من السكان، وهذا من خلال تقديم إعانات للمنتجين للحدّ من تكلفة الإنتاج، ومنح امتيازات ضريبية لتفادي ارتفاع الأسعار[2]، فيؤثر بذلك صرف نفقات الدولة على مستوى الأسعار.

هـ- **آثار النفقات العامة على التشغيل؛** تساهم الدولة عن طريق نفقاتها العامة على خلق مناصب شغل وفرص التشغيل وامتصاص البطالة؛ حيث تنفق الدولة في إطار تقديم الدعم للمنتجين، مما يحول دون تسريح العمّال، أو عندما تقوم الدولة بفكّ العزلة عن بعض المناطق النائية والأرياف، من خلال اقامة المرافق العامة الضرورية فيها، وبالتّالي فإنّ النفقات التي تتحمّلها في هذا المجال تساعد على خلق التشغيل والتقليل من البطالة في هذه المناطق[3].

---

* يعرّف **الدخل الوطني** مجموع الدخول المكتسبة والمحققة من قبل عناصر الإنتاج وذلك مقابل الخدمات التي يبيعونها ببلد ما اضافة الى المداخيل المتأتية من الخارج كتحويلات العمال المهاجرين، ويطلق عليه بالناتج الوطني الخام.

[1] – عبد الله خبابة، المرجع السابق، ص31.

[2] – المرجع نفسه.

[3] – المرجع نفسه.

و- تأثير النفقات العامة على توازن الاقتصاد الوطني: أكدت معظم النظريات الحديثة في علم المالية العامة وعلى رأسها النظرية الكينزية أن الدولة تستطيع أن تؤثر في الاستقرار الاقتصادي عن طريق الانفاق العام في إطار ميزانيتها على خلاف النظرية التقليدية التي كانت تعتقد بوجود قوى خفية وتلقائية تضمن تحقيق التوازن التلقائي، وقد أظهرت تجارب الدول الرأسمالية إثر الأزمة الاقتصادية عام 1929 والأزمة المالية والاقتصادية العالمية لعام 2008 أن نفقات الدولة ضرورية لإعادة بعث اقتصادها بعد ركوده، عن طريق تدخل الدولة بواسطة زيادة إنفاقها العام، ولم يكن يهمها توازن ميزانيتها (توازن النفقات مع الإيرادات) أكثر من توازن اقتصادها واستقراره، وتتضمن عملية زيادة الانفاق لتحقيق التوازن الاقتصادي في إطار سياسة مالية توظف فيها جميع الآليات والاجراءات المالية لذلك.